الفصل الثاني

خامس الفاشلين

الجهلة يمقتون العظماء لأنهم لا يعرفونهم جيداً . .

أما الحاقدون فيكرهون الناجحين لأنهم يعرفونهم ! !

- منظر -

سيرة الخليفة الأموي عمر بن عبدالعزيز، تصلح أنموذجًا تطبيقيًا على ضرورة التلازم بين المُثُل العليا والسياسة.. لاسيما أن «الأمين» الذي يدعو إلى نظرية الفصل بينهما، النظرية الغربية التي أدرك أصحابها خطأهم وبدؤوا يراجعون أنفسهم بخصوصها، هذا الرجل ضرب بموقف المسلمين من عمر بن عبدالعزيز، مثلاً على ما زعم أنه خلط خاطئ بين التقوى والسياسة.

ولذلك عنونت هذا الفصل من كتابي بـ«خامس الفاشلين»، لأن عمر بن عبدالعزيز الذي أطلق عليه المسلمون «خامس الخلفاء الراشدين»،استفز صاحبنا فاتهمه بالفشل السياسي والتسبب في سقوط دولة بني أمية، علمًا بأن استفزاز «الأمين» مستعار، فالتهمة الكاذبة – كما أثبتنا في الفصل الأول من الجزء الثاني من هذا الكتاب – مسروقة عن عدد من المستشرقين مثل فان فلوتن ومن شايعه.

ذلك أن التزام عمر سيرة الخلفاء الراشدين، هو الدافع الرئيسي الذي دعا المتعصبين الحاقدين من المستشرقين، لكي يتجنوا عليه ويزوِّروا تاريخه، ولكي يصلوا إلى تثبيت أحد أحكامهم المسبقة الضالة، ونعني به ادعاءهم أن التقوى لا تصلح للحكم، وأن الإسلام لا يصلح للتطبيق، وإذا صلح فلم تتعدَ صلاحيته زمن الخلفاء الراشدين، بل زمن الأوَّلَيْن منهم: أبي بكر وعمر بن الخطاب .. وهي دعوى كاذبة ترمي إلى نصرة السياسة الغربية في عصرنا، التي تقوم على إحباط أي محاولة من المسلمين للاحتكام إلى دينهم، لأنه يضير المخططات الغربية الطامعة.

فسيرة عمر بن عبدالعزيز الرائعة التي تحققت فيها – على قصر مدة حكمه – عودة جميلة إلى سياسة الراشدين، تنقض أسطورة الذين يقصرون صلاحية الإسلام على زمن الراشدين كلهم أو بعضهم.

ونجاح عمر يعني إمكان التطبيق في كل زمان ومكان، ولذلك انهال الموتورون

عليه رجماً وافتراءً.. ولما كان التشكيك في ورع عمر بن عبدالعزيز وفي تقواه أمراً متعذراً لأنه متواتر نقلته الكافة عن الكافة، فقد انتهج الحاقدون سبيلاً آخر، هو الطعن في نتائج سياساته على أرض الواقع.

وربما كان كتاب «ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبدالعزيز» للدكتور عماد الدين خليل، هو أفضل كتاب – في حدود اطلاعي فحسب – دحض هذه الأكذوبة عن خامس الراشدين، ويضاف إليه الكتاب القيم «الدولة الأموية» للدكتور يوسف العش، الذي ينسف هذه الأسطورة بصورة غير مباشرة، لأنه عبارة عن دراسة علمية رصينة للأسباب الحقيقية التي أدت إلى سقوط الدولة الأموية، إذ يتضح من الكتابين المذكورين أن السياسات الأموية المخالفة لسياسة عمر هي التي عجلت في تصدع سلطان بني أمية، وليس العكس الذي زعمه «الأمين» سارقًا الزعم عن سادته!!.

* * *

بطاقة موجزة

يقول خير الدين الزركلي (الأعلام ٥ / ٥٠): إن عمر بن عبدالعزيز ولد سنة ٦١ للهجرة (٦٨١م) وتوفي سنة ١٠١ للهجرة (٧٢٠م). هو ابن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له: خامس الخلفاء الراشدين تشبيهًا له بهم.

وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام. ولد ونشأ بالمدينة (ثمة خلاف بين المؤرخين حول مكان ولادته بين المدينة المنورة وحلوان بمصر) وولي إمارة المدينة للوليد بن عبدالملك، ثم جعله سليمان بن عبدالملك وزيرًا له بالشام، وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩هـ فبويع في مسجد دمشق. وهدأ الناس في أيامه فمنع سب علي بن أبي طالب (وكان من تقدمه من الأمويين يسبونه على المنابر)، ولم تطل مدته. قيل: دُسَّ له السم وهو بدير سمعان من أرض المعرة فتوفي به. ومدة خلافته سنتان ونصف. وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة!! وفي كتاب «الإسلام والحضارة العربية»: (كانت طريقته في إدارة ولايته إطلاق الحرية للعامل، لا يشاور الخليفة إلا في أهم المهمات مما يُشْكِلُ عليه أمره).

رثاه الشريف الرضي بقصيدة مطلعها:

يابن عبدالعزيز لو بكت العين ... فتىً من أمية لبكيتك

ومن الكتب التي أُلفت عنه: لابن الجوزي (سيرة عمر بن عبد العزيز) ولعبد الله بن عبدالحكم (سيرة عمر بن عبد العزيز) ولأحمد زكي صفوت (عمر بن عبدالعزيز) ولعبد العزيز سيد الأهل (الخليفة الزاهد) وجميعها مطبوعة، بالإضافة إلى المخطوطات التي رأى الزركلي إحداها في الفاتيكان! وإذا كانت قصيدة الشريف

الرضي شهادة منصفة من سيد العلويين في زمانه في حق عمر الأموي، وسخط آل البيت على بني أمية مشهور للعامة والخاصة، فإن الدولة العباسية التي قامت أساساً على الدعوة لآل البيت – وإن انفرد بنو العباس بالسلطة فيما بعد على حساب ذرية الإمام علي–، هذه الدولة التي هدمت دولة بني أمية، تخللها نبش قبور الخلفاء الأمويين – فيما يروي المسعودي – إلا قبر عمر بن عبدالعزيز (حسن إبراهيم حسن – تاريخ الإسلام ١ / ٣٣١).

وللإنسان المنصف البعيد عن الخضوع للأهواء أن يسأل: لِمَ حظي عمر من جميع المسلمين – حتى من خصوم بني أمية – بكل هذا التقدير والثناء، مع أن مدة حكمه لم تزد عن سنتين وخمسة أشهر– بالتحديد–، ومع أن الرجل لم يوزع الأموال على المحاسيب والشعراء بل إنه قد سلك العكس؟ لاسيما أن أي خليفة أموي لم يحظَ بمثل هذه المودة؟!.

* * *

الميزان المحايد

لقد حقق عمر انقلاباً كاملاً في حياة الناس، ذكَّرهم فيه – عملياً – بأيام النقاء في عهد الخلفاء الراشدين ولذلك شبهوه بهم.. وقد استمد الرجل سياسته من إسلامه. ونحن – قبل أن نستقري أسباب سقوط الدولة الأموية – نود أن نحدد الميزان الذي نحاكم سياسات عمر بموجبه .. والمفترض أن يكون الإسلام هو ذلك الميزان، لأن عمر انطلق في انقلابه التصحيحي منه، ولأنه دين الأمة، ولأن كل القضايا التي نعالجها في الكتاب تتعلق بالإسلام مباشرة..

لكننا سنحتكم إلى مبادئ العدل والسياسة الحكيمة، التي يصبو إليها الضمير البشري في عصرنا – حتى لدى غير المسلمين – فتتحقق تارة، وتظل أحلاماً تارة أخرى.. وقد عمدت إلى ذلك لأن الإسلام دين الفطرة السليمة، فإذا ما أزيلت عنها الغشاوة فإنها ستلتقي به ولو من غير أن تقصد إلى ذلك.. ولكي نُريَ «الأمين» وأشياعه أننا لا نخشى من معاملة تاريخنا بقواعد العدل العامة وبالعقل المتجرد عن الهوى والتبعية.

إن المُثُلَ الإنسانية العليا في هذا الزمن تنشد – مع اختلاف في بعض التفاصيل – أن يكون الحاكم خادماً للأمة وليس سيداً تخدمه، وأن يكون نزيهاً فلا تمتد يده إلى كسب غير مشروع، وعادلاً فلا يحابي أحداً على حساب المصلحة العليا للأمة لأي سبب غير عادل كالانتماء الديني والجنسي والطبقي واللون ... إلخ.

* * *

برنامجه السياسي

أولى النقاط التي تستدعي الاهتمام، هي أن عمر لم يكن راغبًا في السلطة بل كان يخشى أن تصير إليه.. ولما بويع بالخلافة قال: والله إن هذا أمر ما سألته الله قط. ولأنه كان متحفظًا على طريقة تداول السلطة في أسلافه، وقد دُفعت إليه السلطة بالطريقة نفسها، فقد خلع نفسه أمام الناس لأنها بغير مشورة من المسلمين، فلما أصر المسلمون عليه رضي بذلك (د. خليل – ملامح الانقلاب الإسلامي ص ٦٤، ٦٥، وحسن إبراهيم حسن ١ /٣٢٧).

ومصدر ذلك الإحجام هو تقديره العظيم للمسؤولية أمام الله.. لما بويع جاءه سالم السدي فسأله عمر: أسرَّك ما وليت أم ساءك؟. فقال: سرني للناس وساءني لك. قال عمر: أخشى أن أكون قد أوبقت (أهلكت) نفسي!.

قال السدي: ما أحسن حالك إن كنت تخاف، فإني أخاف عليك من ألاّ تخاف. قال: عظني. فقال السدي: أبونا آدم أخرج من الجنة بخطيئة واحدة!.

ولنقف أمام خطبته الأولى في الناس بعد أن أصبح خليفة للمسلمين حيث قال: «أيها الناس: إنه لا كتاب بعد القرآن، ولا نبي بعد محمد ﷺ، ألا وإني لست بقاضٍ ولكني منفذ، ولست بمبتدع ولكني متبع، ولست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملاً، وإن الرجل الهارب من الإمام الظالم ليس بظالم، ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق» (حسن إبراهيم حسن ١ /٣٢٨). وفي طبقات ابن سعد (٥ /٢٥٣): «ألا لا طاعة لنا في معصية الله»!!.

* * *

وحدة الصف

استلم عمر زمام الحكم وقد ورث شروخًا قاتلةً في الأمة، كان معظمها نتيجة لأولوية كرسي السلطة على كل ما عداه، لدى أغلبية أسلافه.. ويمكن إيجاز تلك الشروخ في العناوين الرئيسة التالية:

١ ـ شرخ قبلي غذاه الأمويون بين القيسية واليمانية حتى إن معركة مرج راهط سنة ٦٣ هجرية مزقت الشاميين أنفسهم إلى كتلتين متنازعتين!.

٢ ـ شرخ طائفي مع العلويين والخوارج، أذكته السياسة الأموية القائمة على الدم والقمع المسلح.

٣ ـ شرخ عنصري بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب (الموالي)، حيث جعل الأمويون الفريق الثاني مواطنين من الدرجة الثانية حتى إنهم لم يرفعوا الجزية عمن أسلم من مواطنيهم غير العرب!.

٤ ـ شرخ طبقي يقوم على نهب مال الأمة، وتداوله في الشريحة العليا الموالية للسلطة!!.

فهل يسوغ لعاقل أن يدافع عن هذه السياسات الجائرة التي تنتهك حقوق الإنسان؟ ناهيك عن مخاطرها السياسية على الدولة نفسها!. جاء عمر فرفض الاتجار الرخيص بالنزعة القبلية، وأطفأها بعدم انحيازه لأي فريق، وأثبت أنه للأمة كلها وليس لفريق منها دون سواه (د. خليل ص ٩٨).

وألغى البذاءة الوضيعة السالفة (شتم الإمام علي على المنابر) وأحل مكانها قول

المولى – سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (١).

كما أمر بتوزيع الخُمْس على بني هاشم وفقًا للحكم الشرعي، وقد ظلوا محرومين من حقهم هذا طيلة العهود السابقة.. وآتت هذه السياسة الملتزمة شرع الله ثمارها فلم يثر العلويون في عهده، بل بقيت لعمر في ذاكرتهم أجمل صورة كما رأينا في رثاء نقيبهم الشريف الرضي له (انظر: المسعودي في مروج الذهب ٣/١٨٣، ١٨٤ – ابن طباطبا/ الفخري ص ١١٧ – ابن سعد/ الطبقات الكبرى ٥/٢٨٦ – اليعقوبي ٢/٣٠٥، ٣٠٦).

وقد اندلعت في خلافة عمر ثورة الخوارج في الجزيرة الفراتية بقيادة بسطام اليشكري المعروف بـ« شوذب »، فلم يسلك معهم سبيل العنف والشدة كما فعل عمه عبد الملك من قبل، وإنما كتب عمر إلى واليه على العراق يأمره بعدم التعرض لهم ما لم يسفكوا دمًا أو يفسدوا في الأرض (أي: يقطعوا الطريق ويروعوا الآمنين)، وحتى إن فعلوا ذلك فهو لا يطلق يد واليه لاستئصال شأفتهم، وإنما يأمره أن يَحُول بينهم وبين تلك الجرائم.. ولم يقف العدل والحرص على وحدة الأمة عند هذا الحد، بل بعث عمر كتابًا إلى « شوذب » يدعوه أن يجنح إلى السلم، وأن يتناظر مع الدولة، فمن وجد أن الحق مع الآخر اتبعه!!! أجل، إنها دعوة كريمة جداً للحوار، فيما يتم قمع أي تحرك مماثل في هذا العصر بمنتهى القوة والبطش.

وقد نجح عمر في إقناع مندوبي « شوذب » بوضع السلاح، كما نجحوا في إقناعه بأن يجعل الخلافة من بعده شورى، فُدسَّ له السم – فيما يقال – في اليوم الذي

(١) سورة النحل: الآية ٩٠.

ضربه موعداً لجوابه النهائي للخوارج (الطبري ٦ / ٥٥٦).

ويقول اليعقوبي : إن عمر فكر في استخلاف القاسم بن محمد بن أبي بكر أو العالم المعروف ميمون بن مهران، ويرجح اليعقوبي أن ذلك دعا بني أمية إلى دس السم لعمر (اليعقوبي ٢ / ٣٠٢).

ولما مات عمر عمد خليفته يزيد بن عبد الملك إلى العنف مع شوذب الذي هزم جيوش الدولة أربع مرات!!!.

مع الموالي وأهل الكتاب

رفع عمر الظلم الواقع على المسلمين من غير العرب، وقد كان أسلافه يستمرون في فرض الجزية عليهم.. فكتب إليه واليه على مصر أن ذلك سينقص من موارد بيت المال، فرد عليه عمر: «ضع الجزية عمن أسلم، قبح الله رأيك، فإن الله إنما بعث محمداً ﷺ هادياً ولم يبعثه جابياً، ولعمري لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم في الإسلام على يديه»!

فهل من العدل – في منطق «الأمين» وسادته – أن يستمر فرض الجزية الظالم؟ وبلغة غير المسلمين نسأل: هل يبيح قانون أي بلد متحضر في أيامنا استيفاء ضريبة من غير المكلف بها؟

وعمر المؤمن كان ينظر بنور الله فلم يدخل جميع الناس في الإسلام فظلت الجزية على غير المسلمين.. كما رفع الظلم عن أهل اليمن الذين كانوا – قبل عهده – يؤدون الخراجَ عن أرضهم في سنوات الخصب والجدب على حد سواء!! (د. خليل ص ٨٦، ٨٧).

كما ألغى خامس الراشدين الضرائب عن أملاك الكنائس، لأنه لا مستند شرعياً لها (د. خليل ص ١٢٨).

وافتدى الأسرى لدى الروم مسلمين وذميين (ابن سعد ٥ / ٢٦٠).

هذه السياسة الشرعية العادلة، جعلت أحد الكتّاب النساطرة يضيف كلمات التبجيل إلى اسم الرسول ﷺ وإلى أسماء الخلفاء الراشدين (لأن عمر انتهج نهجهم)، وكان يستنزل رحمة الله على عمر بن عبد العزيز (توماس أرنولد: الدعوة

إلى الإسلام ص ٤٦٦) . . ناهيك عن إلغائه « السخرة » ذلك النظام اللاإنساني الذي كان مفروضاً على الناس بقوة السلطة دون أجر (د . خليل – ملامح الانقلاب الإسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز – ص ١٢٢) .

ولقد تجاوز عدل عمر أهل الكتاب إلى المجوس، فمنع على ولاته أن يهدموا معابد غير المسلمين التي صولحوا عليها حتى بيوت النار . بل إن ورعه دفعه إلى الإلحاح على الرفق بالحيوان، فجدد الحظر الشرعي على جر الشاة لذبحها، ومنع اللُّجُم الثقيلة للخيل والبغال، واستخدام المناخس ذات الرؤوس الحديدية لئلا تؤلم البهائم، وحدد لحمولة البعير حداً لا تتجاوزه!! (الطبري ٦ / ٥٧٢ – وابن عبد الحكم ١٥٩، ١٦٠) .

* * *

في الإدارة والمال

إن شعور عمر الصادق بضخامة التبعة، قاده بعد أن تولى أمور الأمة إلى أن يتشدد مع نفسه وأهله وولاته، وإلى أن ينتهج سياسة التسامح مع الرعية.. فقد حَرَم نفسه وأسرته كثيراً من الطيبات المباحة شرعًا، وكان يستمتع بها من قبل! لأنه كان يدرك أن تصحيح الانحرافات الهائلة التي ورثها، يتطلب منه أن يكون قدوة مثالية، لا يخدشها اختلاف الفعل عن القول.

كانت ثروات بني أمية قد تضخمت نتيجة الظلم، حتى تجاوزت نصف ثروة الأمة كلها، أما مصادرها الجائرة فهي ظلم الآخرين وأكل أموالهم بالباطل، فضلاً عن الجوائز والهدايا والمخصصات الاستثنائية. رد عمر المظالم إلى أصحابها، والأموال العامة إلى بيت المال، وخصص لكل أموي ١٠ دنانير، مثله في ذلك مثل أي مواطن في الدولة! هاج بنو أمية على سياسته التي تحرمهم من الثروات غير المشروعة، فوسطوا بينهم وبين عمر عمته فاطمة بنت مروان، ثم هشام بن عبد الملك، وأبى الخليفة العادل أي مساومة! (د. خليل ص ١١٦).

وَحَجَبَ الأموال الغزيرة التي كانت تغدق بغير حساب على الشعراء المدّاحين الكذابين الذين يرتزقون على حساب المال العام (المصدر السابق ص ١٥٤).

كما عزل الولاة الظالمين، وحظر الوظيفة العامة على كل من يكشف سجل ماضيه عن ظلم أو إرهاب أو استغلال لمنصب، وحرَّم على ولاته العمل بالتجارة (المصدر السابق ص ١١٦، ١٥٥).

ورفض عمر أن يجيب واليه على الموصل يحيى الغساني، إلى أخذ الناس

بالشبهات – كما كانت الحال من قبل –، وأصر على أن يؤخذ المذنب فعلاً بالبينة القاطعة وفي حدود الكتاب والسنة (ص ١٦١). ووزع رسالة في الأمصار توصي الولاة بالاحتياط عمومًا في تنفيذ العقوبات (ص ١٨٥).

وقد بلغ من فهمه مقاصد الشريعة التي تقدم حفظ النفس من الهلاك على بقية الضرورات الخمس – بما فيها حفظ الدين!– أنه فضَّل منح المال للجياع على كسوة الكعبة المشرفة (ص ١٣٢).

ووعيًا من عمر الحصيف لخطورة أن تتركز الثروة في يد قلة من عناصر الأمة (بالتعبير القرآني: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ .. ﴿٧﴾﴾[1])، فقد منع الرجل بيع أراضي الخراج، لئلا تتسع الملكيات الكبيرة على حساب متوسطي الدخل ومحدوديه.. وقمع الأساليب غير المشروعة في التجارة كتواطؤ التجار على تخفيض أسعار الشراء على حساب المنتجين (ص ١٢٤).

وقاوم الهجرة من الأمصار إلى العاصمة بأسلوب عملي هادئ، إذ كان يصر على أن يأخذ أهل الأمصار أعطياتهم في مواقع إقامتهم وليس في دمشق (د. خليل ص ١٢٨).

* * *

(١) سورة الحشر: الآية ٧.

ضمان اجتماعي مبكر

اتجه عمر بن عبد العزيز إلى تطبيق فكرة (الضمان الاجتماعي) وتوسيع آفاقها لتشمل الأمة كلها: مسلمين وغير مسلمين، عربًا وموالي، رجالاً ونساءً وأطفالاً، فقراء ومعوقين ومرضى.

ولكي يؤتي هذا النظام الراشد ثماره، فلا يبقى شعاراً نظريًا، أقام عمر نظامًا لامركزيًا مفتوحًا، فجعل كل ولاية من الولايات تسعى إلى نوع من الاكتفاء الذاتي في جمع الضرائب المشروعة، والإنفاق منها على الاحتياجات المحلية، فإذا عجزت ولاية عن كفاية نفسها، أعانتها الولاية التي تحقق لديها فائض (د. خليل ص ١٢٥ وما بعدها).

وأقام الخانات ومراكز الضيافة في الطرق، لإغاثة ابن السبيل.

كما أقام دار الطعام للفقراء والغرباء، وحذَّر أهله وبنيه من أن يصيبوا منها شيئًا!.

وشمل توزيع المال الفائض أهل الذمة – وخصوصًا كبار السن –، الذين أتاح لمزارعيهم – أيضاً – الاقتراض الحسن من المال العام، لتنشط زراعتهم.

وتشدد عمر في جمع أموال الزكاة ممن تجب عليهم من المسلمين، واهتم بتوزيعها على مستحقيها، فإن لم يجد الولاة فقراء أهلاً للزكاة، يشتروا بتلك الأموال أرقاء يعتقونهم في سبيل الله (ابن عبد الحكم ص ٦٩، ١٢٤– ١٢٥، والطبري ٦/ ٥٦٩، ٥٧٠).

* * *

عبيد الدولة

ما الذي يبقى – بعد ما سلف – من التهمة الكاذبة الوضيعة المزدوجة بحق عمر ابن عبد العزيز: إفلاس الخزانة العامة، والتسبب في إسقاط الدولة؟.

وقبل الإجابة عن السؤال الأول، يجدر بنا أن نسأل العقلاء: هل الحكومة هي التي يجب أن تخدم المجتمع أم أن على المجتمع أن يكون في مرتبة العبودية للحكومة؟!.

إن كل الحكومات في العالم – على تباين خصائصها الحقيقية – تدعي أنها في خدمة شعوبها.. وقد انهار الفكر الفاشي والنازي الذي يقرر عبودية المجتمع لصالح الدولة، فهو فكر لا إنساني.

لقد كان أسلاف عمر بن عبد العزيز معنيين للغاية بتكديس الأموال في بيت المال، لاستخدامه في إرضاء المتنفذين وشراء طاعة المعارضين، وتجييش الجيوش لكسر شوكة المعارضين الذين يرفضون الولاء بالمال، ناهيك عما يسرف على الشعراء المادحين الكاذبين.

وكل هذا لم يكن عمر في حاجة إليه، ووظيفة المال عنده– كما يقرها الإسلام وتوافق عليها النظم المعاصرة نظرياً في الأقل– هي أن ينفق في وجوه الإنتاج ورفاه المجتمع.

لكن بيت المال لم يكن – في أي حال – على وشك الإفلاس – كما زعموا–.. وإلا فمن أين مَوَّل عمر هذه النفقات العامة العظيمة التي فتح بابها؟ ومن أين أقام نظام التضامن الاجتماعي الذي شمل الأمة كلها؟ ومن أين أمد الولايات الفقيرة بما

يكفي احتياجاتها؟.

لقد ضبط الرجل واردات الدولة بدقة وحزم، كما أرجع إلى بيت المال أموالاً طائلة سلبت من المال العام ظلماً وعدوانًا، ووفر على الخزانة أموالاً باهظة كانت تنفق على حرب المعارضين.. كل ذلك أعطاه قدرة كافية على تنفيذ برنامجه الاجتماعي الضخم، دون أن يفلس بيت المال.

بل إن سياسة أسلافه التي جمَّدها هو بخصوص أرض الخراج والصوافي (القطائع)، كان من شأنها لو استمرت – في المدى البعيد – أن تنهي أعظم الموارد المشروعة لبيت المال.. فقد كانوا يسمحون بانتقال أراضي الخراج إلى المتنفذين الذين يسددون عنها العشر فحسب، وهو ما يخفض حصة الدولة في ضرائبها تخفيضاً مريعًا!.

وكان لإيقاف عمر بيع أراضي الخراج والقطائع ثمرتان مهمتان، الأولى: الحفاظ على أهم موارد بيت المال، والثانية تشجيع المزارعين على زراعة الأرض وتثبيتهم فيها دون خوف من مضايقة المتنفذين، التي كانت تهدف إلى دفعهم نحو بيع أراضيهم! (فلهاوزن – الدولة العربية ص ٢٨٥، ٢٨٦، د. يوسف العش – الدولة الأموية ص ٢٦٨ – ٢٧٢).

* * *

سياسته المالية

وأختم الحديث عن إصلاحات عمر المالية، ببعض ما قاله الدكتور عماد الدين خليل عنها في ختام الفصل الذي خصصه للشؤون الإدارية والمالية في خلافة عمر بن عبد العزيز (ص ١٤٠ – ١٥٠)، وذلك بشيء من الحذف مع استبعاد الحواشي.. قال الدكتور الفاضل:

«إن عدلاً كهذا، وأمناً واستقراراً ينشران جناحهما على كل أقاليم الدولة، لابد أن تؤتي أُكلها – بإذن الله – للجميع: أمة وحكومة ودولة.. فيزداد النشاط ويتفجر الوازع الذاتي بالمعطيات، وينمو الدخل القومي، وتجد أجهزة الدولة مواردها الكافية، كي تعود بدورها لتوزعها على نقاط الضعف في جسد الأمة، وترفع مستواها إلى الأفق الحر الكريم الذي يرجوه لكل المسلمين خليفة راشد يرى فيهم جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ولا يمضي سوى وقت قصير على تطبيق هذا البرنامج الاقتصادي العادل المتزن، حتى يجد المسلمون أنفسهم في رفاهية تضم الجميع، وتجد الدولة ماليتها قد استندت إلى موارد نامية، متطورة، مضمونة... واطمأن الناس في كل رقعة من رقع هذه المملكة الواسعة، حتى عز وجود من يستحق الزكاة ويقبلها وأصبحت هذه مشكلة للأغنياء وأصحاب الأموال تتطلب حلاً سريعًا.

وانظروا: هاهو يحيى بن سعيد، عامل الدولة على صدقات (زكاة) إفريقية يقول: «بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد بها فقيراً، ولم نجد من يأخذها مني، فقد أغنى عمر بن

عبدالعزيز الناس، فاشتريت بها رقابًا فأعتقتهم، وولاؤهم للمسلمين»، وهذا هو أحد أحفاد زيد بن الخطاب يعلن: «إنما ولي عمر بن عبد العزيز سنتين ونصفًا، فذلك ثلاثون شهرًا، فما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول:

اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم، فما يجده، فيرجع بماله. قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس».

وتتوالي الشهادات عن العدل والكفاية والرفاهية التي عمت الجميع.. شهادات من جهات شتى طرحها موظفون من عصر عمر، وشهود عيان، ومواطنون .. ودوّنها رواة ومؤرخون ثقات.. وأكدها الباحثون في شتى العصور ولنستعرض بعضها فحسب، فربما فيه الكفاية للرد على مستشرقين من أمثال دوزي وفان فلوتن ومولر وغيرهم من رواد المدرسة العلمانية في التاريخ، أولئك الذين يرون الدين والتقدم على طرفي نقيض. واسمعوا ما يقوله الشهود:

ابن كثير: كان منادي عمر ينادي كل يوم: أين الغارمون؟! أين الناكحون، أين المساكين؟ أين اليتامى؟ حتى أغنى كلاً من هؤلاء.

ولي عمر سنتين ونصفًا، فملأ الأرض عدلاً، وفاض المال حتى كان الرجل يهمه لمن يعطي الصدقة؟.

السيوطي: قال عمر بن أسيد: والله ما مات عمر حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون، فما يبرح حتى يرجع بماله كله، قد أغنى عمر الناس.

ابن سعد: أخرج عمر ثلاث أعطيات لأهل المدينة في سنتين وخمسة أشهر. وقال متحدث من الكوفة: كل يوم، كان يجيء خيرٌ من عمر!!.

ابن الجوزي: قدم على عمر بعض أهل المدينة فجعل يسأل: ما فعل المساكين الذين كانوا يجلسون في مكان كذا وكذا.. فأجابوه: قاموا منه يا أمير المؤمنين، وأغناهم الله. وكان من أولئك المساكين من يبيع الحطب للمسافرين، فالتمس ذلك منهم بعد فقالوا: قد أغنانا الله عن بيعه بما يعطينا عمر بن عبدالعزيز.

وكتب إليه بعض ولاته أن الناس لما سمعوا بولايتك تسارعوا إلى أداء زكاة الفطر، فقد اجتمع من ذلك شيء كثير، ولم أحب أن أحدث فيها شيئًا حتى تكتب إلي برأيك، فأجابه: ما حبسك إياها إلى اليوم! أخرجها حين تنظر في كتابي.

وكتب ابن جحدم، عامل صدقاته: أنه كان يجمع الصدقات من أحياء تغلب ثم يقسمها على فقرائهم حتى ليصيب الرجل الفريضتين أو الثلاث، فما يفارق الحي وفيهم فقير.

ابن عبد الحكم: كان رسول عمر يقدم البصرة، فإذا سُمع به تلقاه الناس، فليس يقدم إلا بزيادة في عطاء، وقسم، أو خير يأمر به، أو شر ينهى عنه، فلا يزال الناس يشيعونه حتى يدخل المسجد فيقرأ ذلك الكتاب حتى قدم بريد نعيه، فلقيه الناس كما يلقونه، فإذا هو باكٍ يخبر بموته فبكى الناس لبكائه لعظيم ما نزل بهم، ولعظيم مصيبتهم. وكتب إلى عامله على الكوفة: كتبت تذكر أنه قد اجتمعت عندك أموال بعد أعطية الجند، فأعط منهم من كان عليه دَيْنٌ في غير فساد، أوتزوج فلم يقدر على نقد. فكتب إليه العامل: أنه قد بقي عندنا بعد ذلك!! فأجابه عمر: أن قوّ أهل الذمة فإنا لا نريدهم لسنة ولا لسنتين!!.

وكتب إليه عدي بن أرطأة عامله على البصرة: أنه قد أصاب الناس من الخير خيرٌ حتى لقد خشيت أن يبطروا. فأجابه عمر: ... مُرْ مَنْ قِبَلَكَ أن يحمدوا الله!!.

وخطب عمر يومًا فقال: « ... وقد أعطاني من ذلك، وله الحمد في عاجل الدنيا، وجماعة من الشمل وصلاح ذات البين وسعة في الرزق، ونصر على الأعداء، وكفاية حسنة، حتى أغنى لأهل كل جانب من المسلمين جانبهم، ووسع عليهم الرزق. ولا يرى أهل كل ناحية إلا أنهم أفضل قسمًا مما بسط الله لهم من رزقه ونعمه، من أهل الناحية الأخرى».

والتقى يومًا رجلاً من أهل المدينة فسأله عن حالها فأجاب: إني تركتها والغني فيها موفور والعائل مجبور.

عبد العزيز الدوري: نجح عمر بن عبد العزيز في إجراءاته، لأنه وضعها في إطار المفاهيم الإسلامية، وقد ثبّتت الخطوط التي رسمها أسس تحديد الضرائب، ومنحت مفاهيمها.

فلهاوزن: أما ما يزعمه البعض (مثل موللر) من أن أموال الدولة في عهد عمر ابن عبد العزيز قد تلاشت، كما يزول الشيء بإشارة سحرية، وأن ما يتحصل من الخراج قد انحط دفعة واحدة، فإني لا أريد هنا أن أتعرض للكلام فيما إذا كان ذلك الزعم أكثر من أن يكون نتيجة خطأ، ولكنه على كل حال زعم لا يمكن أن يكون صحيحًا بوجه من الوجوه، وذلك أن الأحوال المالية كانت سيئة في الأيام المضطربة لعهد عبد الملك والحجاج، أما في عهد عمر فقد عادت إلى حالة الصحة.

ولنرجع معًا صفحات قليلة إلى الوراء، وننظر إلى تلك الضمانات المالية واسعة النطاق، التي كفل بها عمر فئات عديدة من أبناء الأمة الإسلامية.. إلى الأموال الكثيرة التي أمر عماله أن ينفقوها لرفع المستوى المعاشي لطبقات الأمة، وإلى المبالغ التي خصصت لمشاريع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلى هذه العناية وهذا الحرص على أن تبلغ كفالة الدولة كل أبناء الأمة عربًا وغير عرب وغير مسلمين، وكل

العاطلين والمرضى والمعتقلين والمسافرين والمدينين والفقراء وأبناء السبيل وطالبي الزواج وحتى الأطفال ؟! ثم لنطلع – قبل ذلك – على رسالتي عمر إلى أبي مجلز وعقبة بن زرعة الطائي حيث أعلن فيهما أنه سيمدهما بالمبالغ اللازمة من ميزانية الدولة إذا لم يَكْفِ خراج أقاليمهم لتغطية المصاريف المحلية... ترى.. هل إن هذه التكاليف المالية التي ألقى عمر عبئها على الميزانية المركزية، وهذه المشاريع الواسعة، كانت ستتحقق لو كان هنالك أيّ عجز تعاني منه ميزانية الدولة؟! ألا يدل هذا التوسع من قِبَل الخليفة على أنه يعتمد على ميزانية مستقرة، غنية، مضمونة الموارد، بحيث يتقدم إلى أمته وعماله – بثقة ويقين – بكل هذه الأنواع الفريدة العجيبة من الضمانات الاجتماعية؟ ثم كيف يمكن تفسير تناقص خراج السواد – على سبيل المثال – في عهد الحجاج إلى أربعين مليون درهم، بينما كان قد بلغ في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه مائة مليون؟!

ومن ذا يقول: إن عمر بن عبد العزيز لم ينتهج نهج ابن الخطاب؟ كان يجب – وفق منطق فلوتن ودوزي ومولر وسائر الوضعيين – أن تفيض خزائن الحجاج ذهباً، وأن تخلو خزائن العمريْن، وتكنس، ويرش عليها الماء!! فما هو السر في حدوث هذه النتيجة المعاكسة سواء في عهد ابن الخطاب أم في عهد حفيده إن لم يكن العدل والتنظيم والإيجابية؟! ثم أليس من الكذب الذي يخجل منه الأميون – فضلاً عن العلماء المؤرخين – أن يأتي مستشرق متخصص – كفان فلوتن – فيلقي نظرة جانبية مبتورة ومتعمدة على بعض وقائع التاريخ، ويصدر حكمه بأن سياسة عمر بن عبد العزيز المالية هذه، لم تكن سوى (غلطة) ارتكبها بدافع من «رجعيته ومحافظته الدينية، وتمسكه الشديد بالنظام الذي سنه عمر بن الخطاب.. وأن الحال كانت تتطلب علاجاً آخر، غير تلك السياسة التي سار عليها عمر بن الخطاب»؟.. ليس

لهذا الكذب، وهذا الالتواء في فحص النصوص التاريخية إلا الدافع الذي عودنا المستشرقون عليه في جل أعمالهم: التعصب ضد الإسلام متمثلاً بمبادئه وقادته، ودوله وحضارته، والعمل الدائب – على حساب التاريخ والحقيقة – لصرف أذهان المسلمين عن أية دعوة ترى في شد الوقائع واليوميات إلى القيم والأهداف التي طرحها القرآن والسنة: الطريق الوحيد للخلاص.. لأن أية دعوة كهذه ستجابه – كما يؤكد المستشرقون بالفشل ذاته الذي شهدته محاولة عمر بن عبد العزيز!!.

وليس لنا – إذن – أن نصب اللوم على فان فلوتن وحده، وهناك كثيرون غيره، ساروا على ذات المنهج العلماني في معالجة قضايا التاريخ الإسلامي، فوقعوا في أخطاء ما أنزل الله بها من سلطان. حتى لقد استفزت هذه الأخطاء أحد المستشرقين أنفسهم فانبرى لإعادة تقييم منهج عمر الاقتصادي ووضع الأمور في أماكنها، والرد على هذه الأخطاء. من أجل ذلك نحب أن نختتم هذا الفصل بحوار طريف بين المستشرقين أنفسهم حول منجزات عمر الاقتصادية لكي تستكمل الصورة كافة جوانبها(*)، ولكيلا يبقى هناك ظل قائم دون أن تسلط عليه الأضواء.

يقول فلهاوزن: كان إصلاح الناحية المالية أوّل ما اتجهت إليه همة عمر، ولكن ليس من السهل أن نتبين بوضوح نوع إصلاحاته في ميدان نظام الخراج، والآراء التي جاء بها في هذا الشأن (ألفردفون كريمر) وتابعه أوجست موللر مشوبة بأخطاء حقيقية.

ماذا يقول كريمر وتابعه موللر؟ إنهما يقولان: إن ذهن عمر بن عبدالعزيز كان «بحكم سلطان الدين عليه، بعيداً عن كل إدراك لما تقتضيه الحكمة السياسية وأنه

(*) كذا وردت عند الدكتور عماد الدين خليل، والأصواب أن يقال: جوانبها كافة....

وإن كان لا يمكن النزاع في أن بعض ما وضعه من نظم قد أدى إلى تقوية روح الإسلام في ذاته تقوية كبيرة، فإن كل ما فعله يكاد يكون قد ساعد في الجملة على إفساد نظام الدولة من أساسه، بعد أن كانت قد أصبحت دولة دنيوية.

والرومان، وهم أكفأ الشعوب التي عرفها التاريخ في مسائل السياسة الكبيرة، إنما قرروا المبدأ الذي قرروه عن علم وهو أنه لا دولة يمكن أن تعيش إلا بالوسائل التي أدت إلى قيامها. أما عمر بن عبد العزيز فقد انصرف عن الأصول المتمشية مع الواقع، والتي وضعها خلفاء الأمويين بعد عصر معاوية، و أراد أن يستعيض عنها بتحقيق مبادئ مثالية استمدها من القرآن والحديث، حتى لو كان هذا العمل الخليق بالثناء لا يمكن تنفيذه إلا على أساس علم غير كامل بالظروف الواقعة (!!) ولكن عمر، وهو الخليفة الورع، كان متأثراً بمبادئ حاشيته الدينية إلى حد أنه لم يقم حتى بمحاولة اصطناع شيء من العقل عند تطبيق ما في القرآن من مبادئ كُبرى على أحوال هذه الدنيا الناقصة، وكان تفكيره الساذج يقول له: إن الله يريد كذا وكذا، وإنه إذا كان الله يريد ذلك فمن الممكن تنفيذه».

وبعد أن يستعرض موللر – نقلاً عن كريمر – إجراءات عمر بشأن الجزية والخراج والأعطيات وهو ما ألحق ببيت المال خسائر فادحة لا تعوض!! يقول: « ... وإلى جانب هذه الإجراءات التي أضرَّت ببيت المال أكبر الضرر جاء أمر آخر أصدره عمر، وقد أوحى به إليه إحساس إنساني بالعدالة، لكن لم يكن موفقًا من ناحية عملية، وهو يقضي برد جميع الأموال التي ابتزت من الرعايا ظلمًا إلى أصحابها. ولا نعرف إن كان هذا قد وقع مقصوراً على أحوال فردية. ولكن أكثر العمال خيانة ما كان يستطيع أن يتمنى فرصة أكثر مواتاة من هذه الفرصة لانتهاب الخزانة من غير أن يناله عقاب».

أترون؟! حتى أكثر الاجراءات التصاقًا بمفهوم العدل الاجتماعي، يفسرها موللر على أنها فرصة مواتية للعمال الخونة في انتهاب الخزانة دون أن ينالهم عقاب.

فهل سبق لنا – بعد اطلاعنا على برامج عمر الإدارية والاقتصادية – أن شهدنا، ولو دليلاً واحداً على هذا الانتهاب من قبل العمال؟.. ولا نريد أن نستمر في النقاش، وهذا فلهاوزن نفسه يناقش هذه الصورة الثنائية المصطنعة في تقييم منجزات عمر الاقتصادية والاجتماعية.

بعد أن يستعرض فلهاوزن إجراءات عمر العملية بشأن الجزية والخراج وموازنة المالية، بالتأكيد على الضريبة الأخيرة يقول: « ... وكذلك عُني عمر بالحيلولة بين الولاة وبين أن يكون همهم الأول من مناصبهم جمع الأموال لأنفسهم والأغلب أن ذلك عوَّض النفقات التي اقتضتها إصلاحاته ضعفين... ومهما كان الأمر فإن الاهتمام بالشؤون المالية ليس هو كل ما يعني الدولة (!!) ومن ذا الذي يكون عنده من الجرأة ما يجعله يستنكر على عمر أن أسقط عن البربر الجزية جزية الأبناء – فقد كانوا يقدمون أبناءهم على سبيل الجزية – وأنه خفف العبء عن نصارى نجران، وأنه عمل على حماية الرعية من العمال، وأنه حرص على ألا تكون إدارة الأمصار مجرد وسيلة لاستغلالها استغلالاً ماليًا؟».

ونمضي مع مقتطفات أخرى من رد «فلهاوزن»، وهو رد مقنع، ومغرٍ، لأنه ينبثق عن رؤية واضحة للتطور المالي في عصر الأمويين، نمضي معه وهو يسعى إلى إزالة الغبش الذي يشوه رؤية كثير من المستشرقين، وهو غبش لا يمكن رده بأية حال من الأحوال إلى حسن النية والتجرد وعدم الفهم!! «أما (فون كريمر) و(أوجست موللر) فرأيهما أن عمر إنما تدخل في الأمور المالية دون أية ضرورة عملية، جريًا وراء ما صوره له ورعه من مُثُل عليا خيالية، فأفسد المجرى الطبيعي للمالية وأخرجها عن الطريق

الذي أدى بها إليه التطور السابق. وهما يزعمان أيضاً أنه لم تكن عنده أية فكرة عن الأحوال الواقعية. أما الحقيقة فهي بالأحرى أن المؤرخين الذين ينقدون أعمال عمر هم الذين يتصورون الأحوال الواقعية لذلك العصر تصوراً خاطئاً. فلقد كانت هذه الاحوال مضطربة ومحتاجة إلى تنظيم جديد. ولم يكن عمر نفسه هو الذي أحدث الاضطراب في نظام الخراج، بل كان الاضطراب موجوداً من قبل، وما كان يمكن أن يستمر. ولم يكن الواجب الذي أراد عمر الاضطلاع به، واجباً خيالياً موهوماً، بل كان واجباً حقيقياً وملحّاً .. فأما القاعدة التي تمخضت عنها الحكمة الرومانية، وهي أن دولة لا يمكن (*) أن تعيش إلا بالوسائل التي اعتمدت عليها في قيامها، هذه القاعدة التي يسوقها موللر في أخذه على عمر انحرافه عن سنة سلفه من خلفاء بني أمية، فهي قاعدة يمكن أيضاً أن تذكر في معرض النقد لخلفاء بني أمية أنفسهم. ذلك أن حكومتهم لم تكن بأي حال من الأحوال سائرة على سنة حكومة النبي وأصحابه. وهي وإن كانت قد أرادت أن تتمسّك بالإسلام، وما كان يمكنها أن تتنكر له، فإن الإسلام لم يكن من شأنه أن يؤيدها، بل أن يقوض الأساس الذي قامت عليه».

ويختتم «فلهاوزن» مناقشته قائلاً: «... ولا يمكن التكهن بما كان عمر بن عبد العزيز سيحقق من أعمال، لأن خلافته لم تدم إلا نحو عامين ونصف...».

انتهى الكلام القيّم للدكتور عماد الدين خليل، وندع للقارئ العاقل أن يزن كل ما سلف عن عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – بميزان العقل السليم، لتبدو له سفاهة الأكاذيب التي افتراها عليه المستشرقون، وجاء حسين أحمد أمين ليسرقها، ويطمس على أسماء أصحابها، ليوهمنا بأنه «مكتشفها»!!.

* * *

(*) الصواب أن يقال: وهي أنه لا يمكن دولةٌ أن...

سقوط الدولة الأموية

يرى الدكتور حسن إبراهيم حسن (١ / ٣٣٦ وما بعدها) أن أسباب سقوط الدولة الأموية هي :

١ ـ نظام تولية العهد اثنين اثنين (أي أن يعهد كل خليفة لواحد يليه ثانٍ بعد موته) .

٢ ـ ظهور روح العصبية . . ويوضح الدكتور حسن هنا أن الفتنة التي سكنت في عهد عمر بن عبد العزيز، كادت من قبله تذهب بريح الدولة الأموية!! وقد تأججت هذه الروح القبلية السلبية بصفة خاصة في عهد يزيد بن عبد الملك الذي تلا عمر في الحكم! .

٣ ـ انغماس الخلفاء في الترف .

أما الشيخ محمد الخضري (محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية / الدولة الأموية – ٢ / ٢٢٢ وما بعدها)، فيشارك الدكتور حسن في السببين الأولين؛ لكنه يرى أن العنصر الثالث هو تعامل بعض الخلفاء مع قوادهم بالأهواء وليس بالشرع ولا بالمصلحة العليا للأمة .

هذا مع ملاحظة أن الشيخ الخضري ممن يتعاطفون مع الأمويين بوجه عام، فهو حين لا يشير إلى أن سياسة عمر من العوامل التي نقضت أركان دولة بني أمية، لا يفعلها نكاية بالأمويين – كما يروِّج «الأمين» وغيره –!! .

وقد نشرت مجلة (عالم الفكر) التي تصدر في دولة الكويت (المجلد

١٥ /العدد ٣ /أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٤م) دراسة مستفيضة للأستاذ عبد الجبار منسي العبيدي (ص ٢٦٩ – ٢٩٤)، اعتمد فيها على ما يقرب من ٥٠ مصدراً و١٧ مرجعًا عربيًا ومترجَمًا بالإضافة إلى أربعة مراجع بالإنجليزية.

وقد أرجع الباحث جذور سقوط الدولة الأموية إلى ما قبل قيامها، أي: إلى حادثة الفتنة الكبرى التي ذهب ضحيتها الخليفة الراشد عثمان بن عفان ، ثم التغير الطارئ على أسلوب نقل السلطة وتقليص دور الأمة فيه.. يضاف إلى ذلك لجوء الأمويين إلى العناصر العربية المتعصبة، ثم إحياؤهم العصبية القبلية التي حاربها الإسلام من قبل.. وكذلك ابتعاد كثير من الممارسات السياسية عن العدل الشرعي (المظالم – الضرائب المرهِقة – ...).

ولذلك اتسعت الحركات المعارضة (الشيعة – الخوارج – الزبيريون – ...) وتكررت ثوراتها التي مزقت الأمة، وكلفت الدولة أموالاً طائلة (كثورة المختار الثقفي وابن الأشعث والأشدق والجارود وخروج قبائل الأزد والزبيريين وثورة الزنج والأزارقة والصفرية والأباضية...).

كما شهدت منطقة خراسان سياسة أموية مجحفة بجعلها مورداً للشام.. وقد أحس بذلك بعض خلفاء وولاة بني أمية كعمر بن عبد العزيز ونصر بن سيار وحاولوا إصلاحه، لكن ظروف المجتمع في خراسان وغيرها، وحالة التداعي والتداخل حالت دون ذلك (هذه الإشارة أخذها الأستاذ العبيدي عن كتاب عبد الله الخطيب – الحكم الأموي في خراسان ص ١٤٥).

ولعبت الشعوبية دوراً بارزاً في التعتيم على الإصلاحات في بلاد فارس، وإبراز المساوئ لتشويه سمعتها.

ناهيك عن قتل القادة المظفرين كقتيبة بن مسلم الباهلي، والحط من شأن

بعضهم الآخر كموسى بن نصير.

كما تنازع الفرعان الأمويان السفياني والمرواني على السلطة.

ولا شك – يضيف الباحث – أن سياسة الحجاج بن يوسف الثقفي القاسية كان لها دور فعال في إشعال الثورات والفتن ضد الأمويين!! (وهذا حق، وينسف مزاعم «الأمين» عن كفاية الحجاج، لأن القائد الناجح هو الذي يمتص عوامل النقمة، لا الذي يذكيها ويؤججها!! منذر).

وفي سياق بحثه يتحدث الأستاذ العبيدي عن معالم السياسة العامة لعمر بن عبد العزيز كالعدل ورفع الظلم وامتصاص نقمة الخوارج ومنع التعذيب والضرب بالسياط لتحصيل الضرائب، كما حاول مساواة العرب بالموالي (العكس هو الصحيح وربما كان هذا الاستخدام زلة لغوية غير مقصودة – منذر)، ولم يتعصب لقبيلة دون أخرى، ولم يولِّ والياً إلا لكفايته وعدله... ثم يقول: لكن وفاته المفاجئة وقصر مدة حكمه حالا دون تطبيق مثل هذه السياسة (لعل الباحث يقصد: حالا دون الاستمرار في تطبيق مثل هذه السياسة – منذر) التي لو استمرت لحققت مردوداً إيجابياً لصالح الناس والدولة، لكن من جاء بعده (يعني: يزيد بن عبد الملك) قد أزال كل ما جاء به سلفه!!.

ولما انتقلت السلطة بعد يزيد إلى هشام حاول أن يحيي بعض سياسة عمر لكن عوامل النقمة كانت قد تجمعت.. ومع ذلك لم تكن المعارضة تشكل خطراً على الدولة في نهاية عهد هشام، لكن وضع الأمويين اضطرب بعد هشام فحكم من بعده الوليد بن يزيد الذي يُضرب به المثل في الإهمال والابتعاد عن الدين، ويزيد بن الوليد ابن عبد الملك الذي كان وبالاً على الدولة والبيت الأموي.

وجاء مروان بن محمد الجعدي آخر خلفاء بني أمية، فتعصب للقيسية وهو ما

أثار حفيظة القبائل اليمانية في الشام، وهذا أضعف العنصر العربي الذي تعتمد عليه الدولة الأموية بانحراف القبائل اليمانية عنه وانضمامهم إلى الدعوة العباسية الناشطة.

كما لعب الاضطراب المالي في الدولة الأموية دوراً مهماً بعد أن تحولت طرق التجارة من حوض البحر المتوسط إلى الخليج العربي والقسطنطينية وخاصة بعد أن هُزِم المسلمون في معركتهم البحرية مع الروم سنة ١٢٩ هـ (٧٤٧م) أي بعد وفاة عمر ابن عبد العزيز بثمانية وعشرين عاماً!.

ناهيك عن تحول طبيعة نظام الحكم، حيث أصبحت الأمة بعيدة عن المشاركة، والمقاتلون لم يعودوا مجاهدين في سبيل الله، بل صاروا جنوداً للدولة مأجورين فيها لتحقيق أهدافها وخدمة رجالها، ولم تعد الأموال تقتصر على ما يرضاه الشرع وإنما أصبحت جبايات مفروضة من الخليفة ورجال دولته تستخدم لصالحهم..

وأختم هذا الفصل بالإشارة إلى تعليل أبي مسلم الخراساني – أحد أبرز قادة الثورة العباسية – لانهيار الدولة الأموية، فقد قال: إن بني أمية أَدْنَوُا الأعداء ليتألفوهم، وتجاهلوا الأصدقاء اطمئنانًا إلى تأييدهم، فتحول الأصدقاء أعداء، ولم يتحول الأعداء أصدقاء!!. وهو قول وجيه، لكنه – كما أسلفنا عن غيره – لا يصلح – وحده – لتفسير سقوط الدولة الأموية.

فأين أكذوبة «الأمين» من منهج البحث التاريخي، الذي يبرهن – كما مر بنا – على أن سقوط الدولة الأموية، نتج عن عوامل متشابكة عديدة، لا عن سبب واحد، ولم تكن سياسة عمر بن عبد العزيز من بين تلك العناصر، بل إن من الثابت أنه لو سار بنو أمية على سياسته نفسها لما سقطت دولتهم خلال أقل من قرن واحد!!.

* * *